زاوية

يا مجلس الحكم .. لماذا لم تلمح وجودي و تاريخي؟

سلام فرحان

أنا عراقي أولا ، وصابئي مندائي ثانيا ، علي واجبات بوصفي مواطنا صالحا ، و لدي حقوق أساسية ، إنسانية ، وطنية ، اجتماعية ، دينية . ولدت في العراق مثل آبائي وأجدادي منذ الاف السنين ، ومثلهم عشت طفولة وشبابا وكهولة مع الناس من سائر الطيف العراقي ، ولي مثل ما كان لهم ، أصدقاء وزملاء وجيران ورفاق وأحباب وأعداء . لي بيت وطفولة ومدرسة وجامعة وعمل ومتجر ومندى وثقافة ومعرفة ودور وخدمة.

فلماذا تهملني يا مجلس الحكم ؟

لماذا لم تلمح حتى بوجودي ؟

أنا من الشعب والشعب يعرفني . الشعب العراقي الأصيل الطيب ذو الخصوصيات الإنسانية الرفيعة يعرفني ، فإن لم تذكرني فهذا لا يعني أن تلغي وجودي.

أنا وطني ، عصري ، تقدمي ، ديموقراطي ، لي ديني وطائفتي ولغتي . لم أكن ، ولن أكون ، متعصبا يوما ما . أنا معتدل ، علماني ، مدافع عن حقوق كل الناس وحقوق المرأة . هكذا تربيت في طائفتي ، وسأبقى كذلك.

أنا عراقي ، عشت مآسي الشعب وفوقها مآسي ، ورغم ذلك بقيت متوازنا مع العقل والسلم والحق والعدالة . لم أكن يوما انتقاميا ، ولن أكون يوما ، لكنني لم أكن محميا يوما من أي نظام.

واليوم أطلب حمايتي.

أنا عراقي مندائي صابئي ، عاداتي وطباعي وتقاليدي عراقية صميمة ، طيبة وأصيلة ، ولكن لي خصوصيتي وتقاليدي الأخرى . أنا مع الشعب ومطاليبه وحقوقه ، ولي كذلك مطاليبي وحقوقي.

أريد المشاركة في كل ما يدور في الدستور ، في البرلمان ، في البناء والعمل.

أؤمن بالتداول السلمي وأنا أتداول معك ، هل يختلف اثنان على أنني قمت بكل واجباتي على مر السنين بالتساوي ؟ ، ولكنني لم أساوَ . أنتم تهمشون وجودي ، وأنا أحلم بانتخابات وبرلمان ودستور وفدرالية وحقوق شعب نزف حتى حافة الموت.

فإن قسمتم كل شيء على أساس الحصص الطائفية ولم تذكرونا حتى بالاسم كطائفة فأقول لكم افرحوا بحصصكم ولن أحلم بشيء منها.

نحن خارج المحاصصة ، وهل من جديد؟ لكنكم لن تقدروا أن تقولوا إننا لسنا من طيف هذا الوطن ، شئتم أم أبيتم . نحن من النسيج القديم لهذا الوطن تلوح فينا مياه الأرض وريحها ودمعها ودمها . ونحن في قلوب أصدقائنا وجيراننا وزملائنا ورفاقنا ، نحن في ضمير وتفكير طيف كله الشعب ، فإن كنتم ممثلين لضمير الشعب حقا فاذكرونا . نحن الصابئة المندائيين ، لم نكن يوما مع الفتنة والفرقة الطائفية ، نحن مع الشفافية الفعلية والديموقراطية ، ونحن ، مثل كل الشعب ، نحلم بمجتمع مدني وديموقراطي مع إنهاء الاحتلال واستعادة الاستقلال والسيادة الوطنية.

من حقنا أن نقول لكم إننا نخاف من استراتيجية مجلسكم تجاهنا وتجاه الطوائف الصغيرة . إن سياستكم استباقية ، تريد تهميشنا وزوالنا.

نحن ضد العنف ، هذا ديننا وتعاليمنا.

نحن ممزقون ، مثل الشعب ، عشنا ثلاثة حروب ، وعانينا من الاعتداء والتمييز والتهميش على مدى القرون ، ومنا من هو في بؤس وفاقة وحرمان مثل الأخرين ، ومنا من هجر وحورب ولم يجد ملاذا الا الهروب من السجن الكبير والمقابر الجماعية.

لا نريد المزيد من الضحايا والخسائر والآلام . نحن نتخوف من السياسة الدينية الشمولية المتشنجة والمتشددة والمؤثرة على قراركم بعدم إدراك حقوقنا.

لنا ديننا التوحيدي ، ولكننا نخاف من التهميش والتنقيص والتكفير وقلب الحقائق بالضد منا ، وأنتم أعرف منا بظروف الشعب القاسية وتأريخه المؤثر بغسل الدماغ العقائدي ضد كل ما هو إنساني ونزيه وشريف . نحن مع الحوار العقلاني ، وها نحن نتحاور معكم.

نحن ضد التدخل بشؤون الدين من قبل الدولة ، وندافع عن فصل الدين عن الدولة دستوريا . نحن نتمنى من كل القوى السياسية والدينية أن تراجع موقفها منا نحن الطائفة السلمية المستقيمة الوطنية ، طائفة الصابئة المندائيين.

إن ديننا يعلمنا أن نحب الحياة والعمل لها ، نحن مع الحرية والمعرفة والديموقراطية واحترام حقوق الناس مهما كانت ، نحن مع العدالة والقانون والحق ، لم نكن جانبا من الصراع ولن نكون ، نحن نطالب وزارة حقوق الإنسان ومجلس الحكم الإحقاق بحقوقنا وذكرنا دستوريا.

الصابئة المندائيون طائفة دينية توحيدية ، وهي جزء من الشعب العراقي ، لها دورها الوطني في بناء مستقبل العراق الجديد كما فعلت على مر التاريخ ، ولهم حقوقهم التي ينبغي أن تضمن دستوريا.

عراق الغد: (2-1)

بحثاً عن اساليب الحوار العابر للثقافات

ابراهيم الداقوقي

ادى سقوط نظام صدام حسين الطاغي بمؤسساته وركائزه، الى خلط اوراق شعوب وحكام المنطقة بكل انتماءاتهم ونزعاتهم وايديولوجياتهم وجعلها تقف وجها لوجه امام استحقاقات نصف قرن من التخلف والاستبداد واقصاء الاخر من جهة، وامام خيارات التغيير والاصلاح- بضغط القوى الداخلية والخارجية معا- وتصفية الحسابات نتيجة تشابك المصالح، من جهة اخرى. وقد ادى ذلك الخلط بشعوب المنطقة- العرب والمسلمين- المقهورة الى اعادة النظر في اوضاعها المأساوية باتخاذ آليات جديدة في صراعها مع القابضين على السلطة من المستعمرين الداخليين والى قيام الانظمة الحاكمة باعادة النظر في سياساتها وتوازناتها الداخلية والخارجية، ولاسيما بعد ان اصبحت الولايات المتحدة الاميركية جارتها المدعوة طوعا لاحتلال موقعها الجديد في المنطقة العربية حفاظا على مصالحهما- اي الاستعماريين الداخلي والخارجي- المشتركة معا، وعلى حساب شعوب المنطقة وانتهاكا لكراماتهم والسيادة بلادهم بالاحتلال والغزو الفكري ومحاولات تنفيذ خططها المستقبلية في المنطقة من خلال (مشروع الشرق الاوسط الكبير) الذي قدمته واشنطن الى الدول الصناعية الثماني لمناقشته توطئة لضمها الى (الشراكة) لتحقيق المنافع- او لاعادة استعمار المنطقة من جديد- بحجة (ان الاستبداد المستشري في المنطقة والجهل (الامية الحضارية) وعدم احترام المرأة وانتهاكات حقوق الانسان، تهدد المصالح الوطنية لكل اعضاء مجموعة الدول الثماني الصناعية".

واذا كان مشروع (الشرق الاوسط الكبير الاميركي) الذي يريد الامريكان مشاركة المجموعة الصناعية المتقدمة فيه ايضا- يوضح اسس الاصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية المطلوبة في البلاد العربية والاسلامية ومساءلة الدول المذكورة عن مسؤولياتها حفاظا على حماية الامن القومي للدول المتقدمة ودرءا لاخطار الارهاب باعادة ترتيب اوضاع تلك البلدان الداخلية - المتهمة بتفريخ الارهاب وحمايته- عن طريق القوة- او قوى خارجية، فان العراق المحتل سيكون النموذج الامثل للديموقراطية الاميركية، بعد دفعه الى الحضانة الغربية- كما اكد الباحث صلاح الدين حافظ- من جديد بليبراليتها الجديدة القائمة على الهيمنة والاستغلال والاستبداد ودون التطرق الى عقدة ديموقراطية الشرق الاوسط المتمثلة بالمشكلة الفلسطينية.

واذا كان تقرير الامم المتحدة عن التنمية الانسانية العربية- الذي شارك بعض الباحثين العرب في اعداده- لعام 2003 قد حدد اولويات الاصلاح، عبر:

تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح كاطار تتحقق بداخله التنمية البشرية.

بناء مجتمع معرفي بتنمية القدرات الفردية التعليمية والعرفية لتكون ادوات صالحة لاجراء التنمية في اطار ثقافة الحوار.

توسيع الفرص الاقتصادية من خلال المبادرات في مجال الاعمال والتي ستكون ماكينة التنمية، فان الاستعمار الداخلي الذي مارسه صدام حسين طيلة 35 عاما في العراق، هو الذي مهد للاستعمار الخارجي لكي يكلكل على العراق ويحمل فيه مخاطر لانهاية لها: تحطيم البنى التحتية للدولة العراقية مع البشر والحجر وترك العراق لعصابات المافيا من سراق خزائن الموروثات الحضارية الى تجارة الرقيق الابيض والمخدرات والاطفال والقتل العشوائي- وقد بلغ عدد العراقيين المقتولين منذ بدء الحرب في 20/3/2003 حتى الان اكثر من 15 الف نسمة- والاغتصاب والاذلال، والزرع بذور الفتن الطائفية والعنصرية في ارض السواد ليستكمل بذلك عقود الدكتاتورية والظلم والحروب الطاحنة لمصلحة الاخرين، اضافة الى الفراغ السياسي الذي لم تستطع قوات الاحتلال الغازية ملأه ولا استطاع مجلس الحكم الانتقالي تحقيق الامن والاستقرار في البلاد، رغم مرور اكثر من عشرة شهور على الاحتلال وسقوط النظام الكارثة في العراق.

واذا كان العالم الفرنسي غوستاف لوبون قد اكد في كتابه (روح الجماعات) ان البشر يكتسب روح القطيع عندما يداهمه الخطر، في التكتل والتضامن الاجتماعي، فان علماء النفس يرون ان البشر تتفرق- نفسيا- شيعا ويحاولون الحفاظ على مصالحهم عندما يخافون من المجهول القادم، فيحاولون اتخاذ التدابير الوقائية للتغلب على الخطر المذكور بالتكتل الاجتماعي والتلاحم الطائفي او العنصري او المذهبي- ومن هنا فان المهمة الدموية التي جند البعض نفسه للقيام بها ضد الأخرين بشهوة النقمة او الانتقام او القتل العشوائي هي نابعة من الخوف من المستقبل والذعر والكراهية وعدم الثقة بالنفس وبالأخرين.

وقد دفع هذان العاملان : الاجتماعي والنفسي، بعد سقوط النظام الدكتاتوري الذي ارهب الجميع وقمعهم لاكثر من ثلاثة عقود متتالية، والخوف من المجهول القادم، الى واجهة الاحداث مختلف الجماعات المشتتة والمستفيدة من النظام، سواء كانت سياسية ام دينية ام عرقية ام عسكرية، الى التكتل مع الطغاة العرب وزعماء مافيا التجارة والاسلحة والمخدرات- بالاتفاق اونتيجة انسجام المصالح- لمقاومة قوات الاحتلال وقتل المتعاونين معها اضافة الى نشر الفوضى بالاستمرار في تدمير البنى التحتية للبلاد ونهب الثروات واثارة النعرات الطائفية والعنصرية واطلاق المطاليب التعجيزية. ومما لاشك فيه ان قوات الاحتلال تساهم بشكل غير مباشر في كل تلك الانتهاكات بمواقفها السلبية او تخاذلها موقف المتفرج منها او تشجيعها- احيانا- للطروحات الطائفية او العنصرية او التعجيزية لخلط الاوراق من جهة ولدفع العراقيين الى اليأس والقنوط والعجز واثارة الخوف وعدم الاطمئنان الى نوايا الأخرين من

من اجل دفعهم الى ارتكاب الاخطاء السياسية او اعادة اخطاء الماضي القريب، لابتزازهم ولاستثمارها من اجل تثبيت اقدامها، من جهة اخرى. ومن هنا نبه الدبلوماسي الدولي الاخضر الابراهيمي رئيس بعثة الامم المتحدة الى العراق، في ختام لقائه مع اعضاء مجلس الحكم الانتقالي ببغداد (2004/2/13) الى ضرورة تقدير ظروف العراق وايجاد الاجواء المناسبة والاعداد الجيد لكل شئ لكي لا يحدث ما حدث في لبنان وفي الجزائر، ولاسيما ان احدا لم يكن يتصور ان تندلع فيهما حرب اهلية- من خلال قوله: « نناشد مجلس الحكم وننشد- الان- كل عراقي ليتفهم بان الحرب الاهلية لا تندلع بقرار من شخص وانما تحصل لوجود اشخاص قلقين وجماعات تفكر في نفسها اكثر مما تفكر في بلادها". وقد حاول الابراهيمي، من خلال تلك اللقاءات في العراق، البحث عن حل داخلي تجتمع عليه الوان الطيف السياسي- الاثني العراقي، التي اكدت دعمها الجهود الامم المتحدة لايجاد الحلول الامنية الكفيلة بوقف حالة الاحتراب، ومنها ايداع مهمة توقيت الانتخابات الى الامين العام للامم المتحدة، بعد ان ترك الزعيم الديني الشيعي آية الله السيستاني كرة الانتخابات في ملعب الامم المتحدة.

وان كان الابراهيمي قد اكد- في المؤتمر الصحفي الذي عقده في بغداد قبل المغادرة ان جميع الزعماء العراقيين الذين التقاهم "يدعون الى ضرورة التفاهم والتعاضد لحل كافة المشاكل"، فان ثمة العديد من الحقائق في الواقع العراقي، يجب اخذها بنظر الاعتبار عند محاولة التفاهم لحل مشاكل العراق المزمنة والمتراكمة منذ اكثر من ثمانين عاما، وهي:

1- ثمة اكثرية شيعية تسكن الجنوب وتشكل (حوزة النجف العلمية) المرجعية الرئيسية للشيعة في العالم الاسلامي، لقدمها الراسخة في المذهب الإمامي الاثني عشري، من جهة، ولاختلافها عن المرجعية الشيعية الايرانية في عدم اعترافها- أي حوزة النجف- بنظرية (ولاية الفقيه) ورفضها تسييس المذهب او اضفاء الصفة القومية عليه، لان الشيعة العراقيين يؤمنون بأممية الاسلام ووحدته ضمن التعددية المذهبية- وليست القومية- منه. ولكنهما يشتركان معا في انهم مع تطلعات الرأي العام الشيعي بمواجهة السلطة. ومن هنا كان ولاء الشيعة لائمتهم شديدا نظرا للمصداقية التي يتمتعون بها تجاه الرأي العام الشيعي من جهة، ولان اولئك الائمة هم المضحون الاوائل من اجل مطاليب تلك الجموع الشعبية من خلال قياداتهم للمظاهرات او التصدي للمستبدين واهل الجاه والسلطة الغادرين، من جهة اخرى.

وانطلاقا من واقع الشيعة العراقيين، يمكننا تاكيد ان الاكثرية الشيعية عندما تطالب اليوم باجراء الانتخابات قبل نقل السلطة الى العراقيين، فانها لا تريد تسييس المذهب وانما ترغب في إعادة- بعض- حقوقها المغتصبة في تلك الحقبة الطويلة من تاريخ العراق المعاصر. ولكنها في هذه المطالبة- وهي من حقها- يجب ان تقدم الضمانات الكفيلة بعدم هضم حقوق الاخرين ونبذ التعددية السياسية واقصاء الآخر، من خلال بحثهم عن القواسم المشتركة بين العراقيين تنفيذا لالتزام السيد عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، عندما اكد: "ان الدستور العراقي المؤقت ينبغي ان يحترم الهوية المسلمة للشعب العراقي وان الدستور والقوانين ينبغي الاتأتي معاكسة للاسلام، لكن هذا لا يعني اننا ضد الديانات الاخرى، بل بالعكس اننا نحترمها". ومن هنا فان الشيعة العراقيين- ولاسيما المراجع الدينية الرئيسية- لايريدون اقامة (نموذج حكم ايراني آخر في العراق) لعلمهم بالواقع الفسيفسائي للمجتمع العراقي من جهة، ولان الشعب العراقي- بكل فئاته- معجون بالتسامح والتعايش السلمي والتصالح مع الآخر العراقي. ومن هنا، شدد السيستاني- في تصريحاته الى مجلة (درشبيكل) الالمانية في (2004/2/21)- على ان "التيارات السياسية والاجتماعية الكبيرة لاتطالب بحكومة ذات لون ديني" وان " الائمة الشيعة مقتنعون بان على رجال الدين الايهتموا بالمسائل السياسية والا يقبلوا مناصب حكومية، كما رفع المتظاهرون- من جماعة السيد السيستاني المؤيدين لاجراء الانتخابات- شعارات كتب فيها: "لا للانقسامات الطائفية". وقد كانت هذه النظرة المتسامحة والعلمانية- الى حد بعيد في التصالح الاجتماعي وعدم تسييس الدين- سببا في فشل نظام صدام حسين المقبور في اثارة الاحقاد الطائفية والنعرات المذهبية من خلال ممارسته للتطرف القومي والشوفينية المقيتة والظهور بمظهر المتمسك بالدين، لاضطهاد القوميات والاثنيات والطوائف العرقية الاخرى.

2- ناضلت الاكثرية الكردية في شمال العراق- الكردستان الجنوبي- منذ العام 1937 لنيل حقوقها الثقافية والقومية ضمن الوحدة العراقية، وقدمت مئات الالاف من الضحايا على مذبح الحرية في دهاليز (لعبة الامم) الجارية في الشرق الاوسط الكبير الممتد من نواكشوط غربا الى افغانستان شرقا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما اصبحوا ضحية مساومات الدول الكبرى منذ ان وجد النفط في بابا كركر (كركوك)، اضافة الى استبداد دول المنطقة واستغلالها للاكراد في صراعها مع الدول الاخرى لتحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة. ولقد تعرض الاكراد- مثل كل العراقيين- الى اشد انواع التنكيل في عهد دكتاتورية نظام صدام حسين المقبور، ضمن عمليات الابادة في حروب (1963- 1988) وحملات (الانفال) و(حلبجة) الى ان استطاعوا بعد حرب الخليج الثانية- وبحماية قوة المطرقة الحليفة المتمركزة في قاعدة اينجيرلك الجوية التركية- اقامة حكم ذاتي حقيقي، بعيدا عن نفوذ بغداد، ليخوضوا التجربة الديموقراطية فريدة في المنطقة من خلال اقامة المؤسسات الدستورية وبرلمانين منتخبين بحرية ونزاهة وحكومتين محليتين لهما، ولكن دون اتاحة الفرصة للاثنيات القومية الاخرى في التمثيل فيهما. غير ان الخلاف النفعي الذي سرعان ما دب- وبتشجيع من النظام المقبور او دول الجوار- بين حاكمي الاقليمين، في السليمانية واربيل في قتال ضار استمر- بشكل متقطع- لاكثر من عشرة اعوام، الى ان تدخلت واشنطن ووضعت حدا لاقتتال الاخوة الاعداء في كردستان العراق عام 2000.

واذا كان القائدان الكرديان مسعود البرزاني وجلال الطالباني يسعيان اليوم لتوحيد حكومة الاقليمين الكرديين وبرلمانيهما ومؤسساتهما في حكومة محلية واحدة، فان مطالبتهما بـ (الفيدرالية القومية) بدل (الفيدرالية الجغرافية) المتفق عليها، والمطالبة بضم كركوك الى منطقة الحكم الذاتي قد اثار مخاوف الاخرين من جديد، فبدأت اتهامات الانفصالية والعمالة والشوفينية تنهال عليهم من كل الجهات: الشيعة والسنة والتركمان العراقيون وبلدان الجوار، اضافة الى العرب الاخرين من الخليج الى الخليج، بحيث اضطرت ادارة الاحتلال المدنية الى (تأجيل بحث الموضوع في مجلس الحكم بترك القضية للحكومة العراقية القادمة، بعد نقل السلطة اليها في حزيران القادم)

3- عاش المستطيل السني، الذي يفصل بين كردستان العراق وجنوبه الشيعي والممتد من محافظة ديالى شرقا الى محافظتي الموصل- شمال غرب العراق- والانبار غربا، وضعا مأساويا وحرجا- بعد سقوط الطاغية- بين مساندة بقايا النظام المقبور- ومعها كل الارهابيين والقتلة ومافيا السرقات والتجارة والمخدرات والاسلحة- والانخراط في المقاومة وبين الانعطاف بالتجارب السلطوية غير السليمة وغير الديموقراطية التي مارستها السنة منذ تأسيس الدولة العراقية الى اليوم، والتي بلغت ذروتها في عهد الدكتاتور صدام حسين، الذي اسبغوا عليه قاعدة كبيرة من التأييد والمساندة. وبالمقابل اتبع الرئيس المخلوع صدام حسين نظام المحاصصة لتوزيع فتات موائده من الغنائم والمنافع على الطبقة الضيقة المحيطة به من ابناء ذلك المستطيل- كالسور الحافظ في تبادل مصالح ونضال مشترك حتى الموت ضد المعارضين لها- باكثريته السنية واثنياته ومذاهبه ودياناته المختلفة. فقد حصر صدام حسين شؤون الاقتصاد- بكل تعاملها التجارية والمالية والاستيراد والتصدير- بذويه وبعشيرته ثم بابناء مسقط رأسه وسكان محافظة تكريت، واودع شؤون الثقافة والاعلام الى الشيعة من سكنة المستطيل او من المنتمين الى الحزب وقريبي الصلة بتنظيم صدام حسين في بدايات صعوده السياسي المخطط لتبوؤ مقاليد السلطة. في حين كان (القائد الضرورة) ربان سفينة السياسة من اجل تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية، حتى وان كان ذلك عن طريق القوة القسرية او الاحتلال او الدكتاتورية او الحروب العبثية لمصلحة الأخرين باسم (الوحدة العربية) او (حماية البوابة الشرقية) او (الحفاظ على الامن القومي العربي).

واذا كان معظم سكان المستطيل السني يشعرون بالخجل- اليوم- من تنصلهم عن قائدهم الضرورة (صدام حسين) ومن طريقة التعامل غير الديموقراطي وغير الانساني مع الآخر العراقي في المضمار السياسي والاقتصادي والثقافي بعد ان اصبحوا ابواقا لصوت سيدهم، فان الكثير من المثقفين البعثيين: شفيق الكمالي وعلي الحلي وعزيز السيد جاسم وعبد الرحمن منيف وغيرهم، قد تنبهوا الى انهم اصبحوا ادوات لتنفيذ مخططات صدام حسين الشريرة- ولكن بعد فوات الاوان- فحاولوا الابتعاد عن ممارسة اللعبة الى النهاية بحجج مختلفة، ولكن تلك المحاولة قد ادت الى ان يدفع كل من عزيز السيد جاسم وشفيق الكمالي حياتهما ثمنا لذلك التنصل، بينما استطاع المثقفون البعثيون والاخرون المعارضون بالصمت التسلل الى الخارج والتكفير عن ذنوبهم بفضح اساليب صدام حسين وزمرته الباغية في الاستعمار الداخلي للشعب العراقي.

4- ثمة امر واقع اميركي في العراق يتمثل بالاحتلال المدعم من الامم المتحدة وبوجود حاكم مدني هو السفير بول بريمر، الذي يمارس سلطاته بمنطق الاستعمار الاجنبي الذي استدعته المعارضة العراقية والعرب الذين عجزا عن ازاحة الاستعمار الداخلي الذي مارسه صدام حسين وزبانيته طيلة 35 عاما ضد العراقيين، فكان الانهيار المريع لكل شئ في العراق نتيجة الاحتلالين ومساهمة العراقيين ودول الجوار في خلق اجواء عدم الثقة بين القوى الرئيسية في العراق، من خلال الطروحات الانانية وغير المنطقية او غير الواقعية للعراقيين وقيام دول الجوار بخلط الاوراق او التهديد بالتدخل في شؤون العراق في حال تحقيق مناوئيها بعض المكاسب السياسية او عرقلتها الخطوات التقارب والانسجام بين تلك القوى الرئيسية في البلاد من اجل سيادة الفوضى والقتل العشوائي او الاغتيالات الانتقامية التي اصبحت لغة الخطاب اليومي بين القوى السياسية العراقية من جهة وبينها وبين قوات الاحتلال من جهة اخرى.

عن البعد الاجتماعي للديمقراطية

عادل الملا

- هل الديمقراطية السياسية غاية ام وسيلة ؟

- و اذا كانت وسيلة ، فما هي الغاية ؟

- ماذا يستفيد الانسان الجائع اذا كانت هناك حرية صحافة ؟

- ماذا يستفيد المريض الذي لايجد المال الكافي للاستشفاء اذا كانت هناك حرية أحزاب؟

- هل يمكن اعتبار أي نظام نظاما ديمقراطيا حقا اذا لم يكن هناك فرص متكافئة للتعليم امام الجميع ؟

لا شك في أن هذه الاسئلة و غيرها هي اسئلة مشروعة تقابلها على الطرف الاخر مجموعة أخرى من الاسئلة لاتقل مشروعية ،

- هل يستطيع المجتمع الدفاع عن مجانية التعليم و التأمين الصحي و الضمان الاجتماعي اذا كان محروما من حرية التعبير بأشكالها المختلفة (الصحافة ، التظاهر ، الاضراب و ما سوى ذلك).

- هل يستطيع الأدب و الفن و سائر مجالات الابداع أن تتطور في ظل الاستبداد السياسي و الأنظمة الشمولية؟

- هل يغطي اشباع الحاجات المادية للانسان لحرمانه من حاجاته الروحية و منها حرية التفكير و الاعتقاد؟

ينبثق من هاتين المجموعتين من الاسئلة سؤالان مهمان ، أحدهما ، أيهما اكثر ضرورة ، الديمقراطية السياسية أم العدالة الاجتماعية (يشار لها أحيانا بالديمقراطية الاجتماعية) ؟ ، و السؤال الآخر هو ، هل هناك تعارض بين الديمقراطية السياسية و تحقيق العدالة الاجتماعية ؟

لقد انهارت تجربة بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي و سائر بلدان المنظومة الاشتراكية في أواخر القرن الماضي بعد تجربة غنية استمرت زهاء سبعين عاما ، كانت في وقت ما مصدر الهام للكثير من شعوب العالم الثالث و حتى شعوب بعض البلدان الغربية . و لا ننسى في هذا الصدد تصريحات بعض المسؤولين الغربيين في السبعينيات من القرن الماضي عن خطر الشيوعية القادم في ايطاليا و فرنسا و اسبانيا بعد سقوط فرانكو . لقد كان غياب الديمقراطية السياسية السبب الرئيس في سقوط تلك التجربة

تستطيع بواسطتها الدفاع عن المنجزات الاجتماعية و الاقتصادية ، ناهيك عن المطالبة بإصلاح مواضع الخلل في النظام الاشتراكي التي اخذت تتراكم بمرور الزمن من دون أن تجد من يتجرأ على انتقادها بسبب قمع الحريات و البيروقراطية و الجمود الفكري الذي كان السمة السائدة في تلك التجارب.

لقد انتقلت أمراض التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي و أوربا الشرقية إلى الكثير من التجارب الوطنية في العالم الثالث (هذا فضلا عن أن الكثير من تلك الأمراض كان وليد الواقع المتخلف لتلك البلدان أيضا) ، و إلى الحياة الداخلية للأحزاب اليسارية و قوى التحرر الوطنية ، فساد تسلط القيادات و الدكتاتورية و قمع الرأي الآخر ، مما قاد تلك التجارب و قواها السياسية إلى أزمات و محن حقيقية . و تكفي ، هنا ، الاشارة إلى تجربة عبد الناصر في مصر ، فلقد حققت ثورة 23 يوليو في مصر انجازات مهمة على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي ، فهناك تأميم قناة السويس و الاصلاح الزراعي و رفع المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة ، و لكن ذلك ترافق مع قمع للحريات و فرض نظام الحزب الواحد . و مع ايماننا بمشروعية الحلم القومي العربي باقامة دولة الوحدة ، الا اننا يجب أن نشير الى أن أخطاء التجربة الناصرية امتدت لتشمل سوريا أيضا بعد انبثاق الجمهورية العربية المتحدة ، فلقد تمت تصفية معظم مظاهر التطور السياسي في سوريا كحرية الاحزاب و الانتخابات.

وعلى الضد من ذلك ، استطاعت الديمقراطيات الغربية مع مرور الزمن أن تعالج المآسي التي أفرزها النظام الرأسمالي في بداية نشوئه بسبب الطبيعة الاستغلالية لهذا النظام و قانونه الأساسي (تحقيق أكبر قدر من الأرباح لمالكي وسائل الانتاج) و التوزيع غير العادل للثروات . فلقد حققت المجتمعات الرأسمالية الغربية كثيرا من المنجزات الاجتماعية لمواطنيها تتمثل بمجانية التعليم و التأمين الصحي و الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل و كبار السن. ان

الدؤوب و الطويل للقوى الفاعلة في المجتمع.

و في العراق، ونحن على أعتاب مرحلة جديدة من التطور السياسي تنبلج فيها أمامنا آفاق رحبة للديمقراطية السياسية ، أجد لزاما على القوى الديمقراطية كافة أن تقرن نضالها من أجل الديمقراطية السياسية بالعمل على تعزيز المضمون الاجتماعي للديمقراطية من خلال ما يأتي:

1. الحفاظ على المنجزات المتحققة في مراحل سابقة من نضال شعبنا ، من قبيل مجانية التعليم و دعم المواد الأساسية لغذاء الشعب و دعم الخدمات الصحية و دعم القطاع العام في المجالات ذات الصلة المباشرة بحياة المواطنين كالنقل و الكهرباء.

2. اتخاذ التدابير الكفيلة لتفادي العواقب الاجتماعية المحتملة لاجراءات (الخصخصة) المزمع تنفيذها ، و التي يمكن أن تلحق الأذى بشرائح واسعة من المجتمع.